المصدر: الشرق الاوسط
التاريخ : ٢٨ اكتوبر ٢٠٠٥

# نحو الفصل السابع .. مرة أخرى!

غيدا فخري

سياسة واشنطن تجاه سوريا واضحة، منذ ما قبل اغتيال رفيق الحريري، مع تأكيد الادارة الأميركية على ضرورة حصول تحول جذري في السياسات التي تتبعها الحكومة السورية وإلا لجأت الولايات المتحدة الى «تغيير النظام» في دمشق. ومع صدور التقرير الانتقالي للقاضي الألماني، دتليف ميليس، الذي عينه الأمين العام للأمم المتحدة لـــ«دعم السلطات اللبنانية في تحقيقها المرتبط بكافة جوانب هذا العمل الارهابي»، بما في ذلك المساعدة في تحديد هوية مرتكبي الجريمة والمخططين لها والمشاركين فيها، تكون واشنطن قد اقتربت خطوة من تحقيق هدفها الاستراتيجي. فكيفما نظرنا الى هذه المسألة اليوم نجد أن الرئيس السوري، بشار الأسد، في ورطة حقيقية مع مقصلة ميليس تحوم فوق رأسه. وقد منح الأمين العام للأمم المتحدة لجنة التحقيق مهلة شهرين اضافيين لمواصلة مهمتها غير المسبوقة في تاريخ المنظمة الدولية، التي حددها مجلس الأمن بموجب القرار 1559، للنظر في قضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق.

ويشير ميليس في تقريره المثير للجدل، استناداً الى الشهادة التي قدمها للجنة شخص «من أصل سوري مقيم في بيروت يدعي أنه عمل لحساب الاستخبارات السورية»، الى أن شقيق الرئيس السوري، ماهر الأسد، وصهره، آصف شوكت، قررا اغتيال الحريري «حوالي أسبوعين بعد صدور القرار 1559» الذي تبناه مجلس الأمن في 2 سبتمبر 2004. ولا شك أن الافصاح عن أسماء بعض المسؤولين السوريين البارزين لاحتمال

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

تورطهم في عملية الاغتيال ــ وان كانت هذه الأسماء حُذفت من التقرير الرسمي بعدما ظهرت في مسودة سابقة من التقرير نتيجة ما وصفته الأمم المتحدة بـــ«غلطة ادارية» ــ يتم استغلاله على أساس أنه الدليل الفعلي القاطع في هذه الجريمة.

ميليس، الذي لا يخفي أن تحقيقه المستمر قد خلص الى أن سوريا متورطة في اغتيال الحريري، سيسعى الآن الى تركيز نشاطه على المسار السوري من التحقيق. وسواء كان الكشف شبه الرسمي عن أسماء بعض الأعمدة الأساسية للنظام السوري جاء عن طريق الخطأ أو عن قصد، الا أنه يضع ميليس تحت ضغوط هائلة بسبب مساهمته في اصدار حكم بالادانة ضد سوريا، في محكمة الرأي العام الدولي، الأمر الذي قد يمنح واشنطن الفرصة الذهبية التي تبحث عنها لتركيع النظام السوري وربما اسقاطه.

وتحاول واشنطن خلال هذه المرحلة تحقيق أهدافها من خلال العمل في اطار الأمم المتحدة، وقد وزعت الثلاثاء الماضي مشروع قرار شديد اللهجة أعدته مع حلفائها الفرنسيين والبريطانيين، آملة أن يتبناه أعضاء مجلس الأمن خلال اجتماعهم المتوقع الاثنين المقبل على مستوى وزراء الخارجية، حسب ما دعت اليه الولايات المتحدة. ولعل الأمر اللافت في هذه المبادرة الأميركية ــ الفرنسية هو السعي للتعامل مع هذه القضية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يتم اللجوء اليه في الحالات التي تُعتبر «تهديداً أو خرقاً للسلم» أو التي تندرج في اطار «أعمال عدوانية»، والتي توفر آلية لتنفيذ ما ينص عليه قرار مجلس الأمن، من خلال اتخاذ كل «الاجراءات اللازمة» لحمل سوريا على التعاون، بما في ذلك فرض العقوبات أو استخدام القوة. ومن المفارقة أن مجلس الأمن لم يتبن قراراً تحت الفصل السابع من الميثاق، في أعقاب الاجتياح الاسرائيلي للبنان في العام 1982.

الآن، ومع احتمال أن يتحول شقيق الرئيس السوري وصهره الى مشتبهين رئيسيين في عملية الاغتيال، يجد بشار الأسد نفسه بين فكي القرش، ليس لأنه قد يضطر الى التضحية باثنين من أفراد عائلته فحسب ــ ألم يبعد والده

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

حافظ الأسد شقيقه رفعت في العام 1985 عندما كان نائباً للرئيس؟ ــ بل لأن الفرضية التي كان من الممكن أن ترحم الأسد والتي تستند الى الدور المحتمل لمسؤولين اقل رتبة في الاستخبارت السورية، في اصدار أوامر اغتيال الحريري والتورط في عملية التخطيط، تنهار سرعان ما يتم الاشتباه في شخصين برتبة ونفوذ ماهر الأسد وآصف شوكت، رئيس الاستخبارات السورية.

ومما لا شك فيه أن هذه القضية الجنائية هي أولاً وأخيراً كباش بين واشنطن ودمشق. وفي حين أن الجميع متفق على ضرورة تحقيق العدالة، الا أن الأهداف الاستراتيجية الواسعة لواشنطن لا تزال واضحة: ارغام سوريا على ابداء تعاون حقيقي في ما يتعلق بالعراق وحزب الله، وتليين موقفها من اسرائيل. وقد قرر الأمين العام للأمم المتحدة ودتليف ميليس تصعيد حدة التوتر في منطقة مضطربة أصلاً، عندما اتخذا قرار اصدار تقرير انتقالي في عملية التحقيق المستمرة، انتهاكاً للقرار 1595 الذي طالب لجنة التحقيق برفع تقرير الى مجلس الأمن عن النتائج التي يتم التوصل اليها لدى انتهاء عملية التحقيق.

وبعد عامين من أزمة العراق، يسير مجلس الأمن، مرة أخرى، على خط المواجهة، مع التباين في مواقف الدول دائمة العضوية في المجلس بين مؤيد لفرض اجراءات صارمة على سوريا ومعارض لها. ويبقى أن نرى ما اذا كانت روسيا والصين، اللتان تعارضان فرض العقوبات على سوريا في المرحلة الحالية، ستقرران عدم السير مع الولايات المتحدة، وهو ما فعلته فرنسا في جلسة عُقدت في 14 فبراير 2003، بمشاركة وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجلس الأمن. في ذلك اليوم، قبل عامين تحديداً من اغتيال الحريري، قدم وزير الخارجية الفرنسي، دومينيك دي فيلبان، خطاباً أمام مجلس الأمن مشبوبا بالعواطف حاول فيه اقناع المجلس بعدم شن حرب ضد العراق. وكان دي فيلبان قد حظي يومها بتصفيق غير معتاد في القاعة المهيبة لمجلس الأمن. واليوم، لعله يدرك أكثر من أي شخص آخر،

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

أن المرة الأخيرة التي تبنى فيها مجلس الأمن قراراً بموجب الفصل السابع، تحت ضغوط الادارة الأميركية التي لم تخف ابداً سياستها القائمة على مبدأ «تغيير النظام»، تمسكت واشنطن بحجة أن قراراً كهذا يسمح لها باللجوء الى استخدام القوة ضد العراق، بدون الحاجة الى استصدار قرار آخر.

ورغم أن المواقف المبدئية التي اتخذتها فرنسا والصين وروسيا في العام 2003، وان كانت لكل منها مصالحها الخاصة وحساباتها، لم تحل دون وقوع الحرب، الا أنها حالت دون تحول هذه الدول الى شركاء في حرب وصفها كوفي أنان، في آخر الأمر، بحرب «غير شرعية». وكان الأمين العام شدد في 14 سبتمبر 2004 على أنه يأمل ألا تحصل «عملية اخرى مشابهة لتلك التي شهدها العراق» لوقت طويل. ولكن، في ضوء اصدار ميليس تقريره الأولي في اغتيال الحريري، ثمة احتمال بأن يتبنى مجلس الأمن الأسبوع المقبل القرار الأميركي ــ الفرنسي ــ البريطاني، بموجب الفصل السابع، الأمر الذي قد يشير الى بدء العد التنازلي نحو ما كان يحذر منه الأمين العام. الا اذا قرر وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، أو نظيره الصيني، أن يحلا محل نظيرهما السابق، دي فيلبان، الذي انضمت بلاده، هذه المرة، الى المعسكر الذي تقوده الولايات المتحدة في مجلس الأمن.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية